



بيان من المجلس المحلي بعفرين للمجلس الوطني الكردي في سوريا

بشأن تصريحنا حول ما جرى في قرية علي قينو، لقد قبلنا تصريحنا المؤرخ في 11-6-2017 م، حول التهجير القسري للكرد الايزيديين سكان قرية علي قينو والانتهاكات المرافقة، بالرفض وعدم المصادقية من قبل فصيل الجبهة الشامية، وإتهام مجلسنا بالانحياز إلى القوى المعادية للثورة السورية و مطالبتنا بالاعتذار و تصحيح موقفنا تجاه مجمل عمليات التهجير القسري.

إننا في المجلس المحلي بعفرين للمجلس الوطني الكردي نقدر ونؤكد على اعتبارنا أحد مكونات الثورة السورية ولا يخفى على أحد ثمن هذا الموقف وما يكلفنا وخاصة من قبل سلطة P.Y.D الاستبدادية.

إننا كأناصر ومدافعين عن الحريات العامة والفردية ومبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية والإخاء والعيش المشترك وحماية السلم الأهلي نبذل قصارى جهدنا كي تتسم مواقفنا ومجمل نشاطنا وسلوكنا بالواقعية والمصادقية بعيدا عن الانقياد خلف الموجات العاطفية أو الديماغوجيا والتضليل ودون الوقوع في ردود الأفعال.

وانطلاقاً من ذلك فإننا نعلن مجدداً دون الخوف من لومة لائم انحيازنا التام للقيم والمبادئ السامية للثورة السورية كثورة وطنية ديمقراطية تهدف إلى تحقيق الحرية والكرامة والتطلعات المشروعة للشعب السوري بكافة مكوناته وفي إرساء نظام حكم اتحادي برلماني ديمقراطي مدني تعددي أساسه سيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية، ونعرب عن أسفنا وإدانتنا لكل من أساء وبسبب إلى الثورة شكلاً ومضموناً

كما نعلن عن استنكارنا لكافة عمليات التهجير القسري لمواطنينا السوريين وعمليات التغير الديمغرافي ونعدها جرائم ضد الإنسانية يجب تقديم مرتكبيها إلى المحاكم الدولية المختصة، وتتضمن مع ضحاياها دون تمييز وبغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والعرقية والدينية والطائفية وعن الجهة التي تقوم بها.

إننا في المجلس المحلي بعفرين للمجلس الوطني الكردي ورغم خلافاتنا العميقة مع سلطة الـ P.Y.D المفروضة علينا ومعاناتنا الشديدة من سلوكها وإجراءاتها القمعية، لا يمكننا التبرير أو القبول باستهداف مواطنينا العزل والتضييق عليهم وإهانتهم ومصادرة ممتلكاتهم وأرزاقهم أو إتلافها بجريرة الخلاف وفي أتون الصراع مع سلطة الـ P.Y. D

إن عمليات الإخلاء الاضطرارية للسكان من خطوط التماس في المناطق التي تشهد مواجهات مسلحة يجب أن تتم وفق قواعد تحفظ حياتهم وكرامتهم وأموالهم وباقي ممتلكاتهم وتقديم الدعم الإنساني الطارئ لهم.

إننا في المجلس المحلي بعفرين للمجلس الوطني الكردي في سوريا لم نصدر تصريحاً من العدم وبشكل عشوائي، ولا نقبل أي إلقاء أو إرشاد أو أملاءات من أية جهة كانت لكي نوضح موقفنا من قضية من القضايا ونؤكد أن تصريحنا استند على أدلة وشهادات دامغة وذات مصداقية عن وقائع وحقيقة ما جرى لأبناء شعبنا الكردي الأيزيديين لذا فإننا نأمل ونطالب بتشكيل لجنة تقصي للحقائق من الأمم المتحدة وبمشاركة ممثلين عن المجلس الوطني الكردي لإجراء تحقيق شفاف حول الموضوع ومحاسبة المرتكبين وتعويض المتضررين مادياً ومعنوياً وإعادة المهجرين.

وفي الختام نؤكد حرصنا على مبادئ الإخاء والعيش المشترك وصيانة السلم الأهلي. ووقوفنا في مواجهة محاولات التضحية بهذه القيم والمبادئ في خضم الصراعات والنزاعات الجارية من أجل السيطرة وتوسيع مناطق النفوذ ومن أية جهة صدرت.

عفرين في 17 / 6 / 2017 م المجلس المحلي بعفرين للمجلس الوطني الكردي في سوريا